انما اختصصناه لانه ذكر في موضع من الاحكام تحريم امهات النساء على
ان واجا بنا نحن انه اذا كانوا قد دخلوا بالبنات ثم قال بعد ذلك في هذا
الكتاب لا بأس ان تنكح امرأة ملك عقد نكاحها ولم يدخل بها او لم
يدخل لانها محرمة عليه التحريم فقطع في هذا الموضع ما كان توقف فيه
في الموضع الاول وتعقب عليه فكان هذا هو الذي ما نقض عليه وقطع به
وهو القول الاخير وعليه ابو حنيفة فيه وهو قول جمهور العلماء وذلك
قوله تعالى عند ذكر التحريم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم على
تحريم الربائب اذا كان قد دخل بامهاتهن فان لم تكونوا قد دخلتم بهن
فلا جناح عليكم وهذا اشبع وافضل معين غير مبهم ولا مجمل فان
قيل ان الشرط راجع الى امهات النساء دون الربائب قلنا
الاجماع منعقد على ان الشرط راجع الى الربائب وان اختلفوا في امهات
النساء فان قيل وقد روي عن علي عليه السلام انه جعل امهات النساء
في هذا الباب بمنزلة بناتهن قلنا الاصح عنه المتفق عليه السلام
عن علي عليه السلام خلاف ذلك فالمرجوع الى هذه الرواية ولو صحت
وقالوا هي باجمل خبر وروي عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام
تحريم امرأة الزوج بمجرد العقد وان لم يدخل بها الزوج او لم يدخل
بالربيبة وهذا ايضا مخالف لظاهر القرآن ولو صحت تلك الرواية كانت متعارضتين
وتسقطان خبر وروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه جعل الشرط متعلقا
بالربائب فقط فقال انهما سواء لهم الله ولم يخالف فيه احد من الصحابة
قالت الشيعة فاما ما روي عن علي عليه السلام فهو غير معروف والصحيح
ما روي عنه وعن زيد بن علي عليهما السلام ولو صحت تلك الرواية كانتا متعارضتين
وتسقطان خبر وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من نكح امرأة فطلقها قبل الدخول حرمت عليه امها ولا تحرم عليه ابنتها
وابن تحريمها بسبب لا تعلق بأحدهما فاشبهت ان واجا الامهات وجد الابنات
فان الدخول لا معتبر في تحريمهن وهذا اولى من رده الى البنت لان
الاصول تشهد لذلك لان كل موضع يتعلق التحريم بالعقد لا يزال عنه فيه
الدخول كتحريم الاختين وتحريم الخامسة وكذلك جدا انها وان
علوت لان الاسم يجمعهن وهذا واضح بحمد الله تعالى وبحمد الله تعالى
عند ذكر التحريم وجلا بل ابنائكم الذين من اصلابكم على انه تحرم على
الرجل حليلة ابنه وابن ابنه ومن ابنته وان سفلوا لان الاسم يتناولهن
وقول الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء يدل على انه لا يحرم

تنكح حليلة الاب ولا تنكح حليلة ابن الابن وان علا لان الاسم يتناولهن
وعلى انه لا يجوز نكاح حليلة الجد ابي الام وان علا لان الاسم يتناولهن
ايضا يحرم نكاح حليلة الجد اب الاب واب الام على ابي الاب وابي الام وان
سفلوا لان الاسم يتناولهن وكلام الهادي في الاحكام يقتضي ذلك
وبه قال ص بالله فانه قال يحرم امرأة ابي الام على ابن ابنه لان ابا الام
من الآباء ولان ابن ابنت من الابناء في اللغة ونص الناصر للحق على انه لا
يحرم الجد حليلة ابن البنت وفي الكافي ولا خلاف انه يحرم على الرجل
حليلة ابنه وجده وجد ابيه وابي ابنه وجاصله ذلك انه يحرم
على الرجل زوجة ابنه وانوا قله من النساء والرجال دخل بها الاب او لم يدخل نسبا او رضاعا
والذكر ولدا من النساء فالمراد به ان زوجة ابن البنت حرام على جد الاب
الام وزوجة اب الام حرام على ابن البنت لتحريم زوجة ابن الابن على
الجد اب الاب وتحريم زوجة اب الاب على ابن الابن وذكر الحاكم
في تفسير القرآن ما معناه انه يحرم امرأة الجد اب الاب واب الام وان علا
من الجهتين جميعا وكذلك يحرم على كل ولد وان سفل ثم قال وهذا
مما لا خلاف فيه يزيده وضوحا ان الجن والجنيين ابناء رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بدلالة اية المباهلة في قوله تعالى ندع ابناءنا وابناءكم
اجمع المؤالف والمخالف على ان من ادعى من الابناء كان هو الحسن والحسين
لا غيرهما وهما ابنا ابنته وانهما كانا نظيرا ان على زوجات النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ولدن من الذرية بدليل قول الله تعالى ومن
ذريته داود وسليمان الى قوله تعالى وعيسى فاجرى عيسى عليه السلام مجرى داود
وسليمان ونحوهما وهما اولاد ابنته وعيسى ولد ابنته عمران فكيف
يكون له ان يزوج حليلة ابنه الذي هو من ذريته وهذا واضح والحمد لله
تعالى خبر وروي عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال
يحرم الله بحرمة من النسب سبعا ومن المصهر سبعا فاما السبع من النسب
فهي الام والبنت والاخت وبنت الاخ وبنت الاخ والعمة والخالة واما
السبع من المصهر فامرأة الاب وامرأة ابن الابن وام المرأة وابنتها اذا دخل
بالبنت وابنتها ان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها فهي حلال
والجمع بين الاختين والام من الرضاعة والاخت من الرضاعة فكان
ذلك موافقا لما نطق به القرآن ويدل قول الله تعالى عند ذكر التحريم

ولهن

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)